

Distr.: General
18 February 2021
Arabic
Original: English



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

غوام

ورقة عمل أعتها الأمانة العامة

المحتويات

الصفحة

3 لمحة عامة عن الإقليم
5 أولاً - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية
8 ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها
9 ثالثاً - المسائل المتصلة بالأراضي
10 رابعاً - الميزانية
10 خامساً - الاقتصاد
10 ألف - لمحة عامة
11 باء - السياحة
11 جيم - النقل والاتصالات

ملاحظة: المعلومات الواردة في ورقة العمل هذه مستقاة من مصادر عامة، بينها مصادر تابعة لحكومة الإقليم، ومن المعلومات التي أحالتها الدولة القائمة بالإدارة إلى الأمين العام بموجب المادة 73 (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في 21 كانون الأول/ديسمبر 2020. وفي رسالة مؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، وجهت الأمانة العامة انتباه الدولة القائمة بالإدارة إلى قرار الجمعية العامة 113/75 ملتمسةً إسهامها، عملاً بالفقرة 16 من ذلك القرار، التي طلبت فيها الجمعية إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم. ورداً على ذلك، أوضحت الدولة القائمة بالإدارة للأمانة العامة في 7 كانون الثاني/يناير 2021 أن ليس لديها معلومات إضافية تقدمها. ويرد مزيد من التفاصيل في ورقات العمل السابقة، المتاحة عبر الرابط www.un.org/dppa/decolonization/ar/documents/workingpapers.



الصفحة

11	دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة
12	هاء - الطاقة المتجددة
12	واو - الزراعة ومصائد الأسماك
13	سادسا - الأوضاع الاجتماعية
13	ألف - العمل
13	باء - التعليم
13	جيم - الصحة العامة
14	سابعا - البيئة
15	ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين
15	تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل
15	ألف - موقف حكومة الإقليم
15	باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة
16	عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة
16	ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)
17	باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة
19	المرفق
19	خريطة غوام

لمحة عامة عن الإقليم

الإقليم: غوام إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي تديره الولايات المتحدة الأمريكية. وباعتباره إقليماً منظماً غير مدمج تابع للولايات المتحدة الأمريكية، فإن مكتب شؤون الجزر التابع لوزارة داخلية الولايات المتحدة يتولى إدارته.

الجغرافيا: غوام هي أكبر جزر ماريانا الواقعة في المحيط الهادئ وأقصىها جنوباً، وتقع على بعد نحو 2 200 كلم إلى الجنوب من طوكيو وعلى بعد 6 000 كلم إلى غرب الجنوب الغربي من هاواي. ويتألف الإقليم من جزيرة واحدة تضم منطقتين جيولوجيتين متميزتين متساويتين في المساحة تقريباً. فالجزء الشمالي من الجزيرة هضبة مرتفعة جيرية مرجانية، والمنطقة الجنوبية جبلية. ومرفأ أبرأ هو أحد أكبر موانئ المياه العميقة في المحيط الهادئ.

مساحة الإقليم: 544 كلم²

المنطقة الاقتصادية الخالصة: 214 059 كلم²

عدد السكان: 168 485 نسمة (تقديرات عام 2020)

العمر المتوقع عند الولادة: 79,86 سنة (النساء: 83,37 سنة؛ الرجال: 76,60 سنة) (تقديرات عام 2018)

اللغتان: الإنكليزية والشامورو

التركيبة الإثنية (تعداد عام 2010): 37,3 في المائة من الشامورو؛ و 26,3 في المائة من أصول فلبينية؛ و 12,0 في المائة متحدرون من جزر المحيط الهادئ الأخرى؛ و 7,1 في المائة من البيض؛ و 5,9 في المائة من الآسيويين؛ و 2,0 في المائة من أصول إثنية أخرى؛ و 9,4 في المائة من أصول مختلطة

العاصمة: هغانتيا

رئيسة حكومة الإقليم: لورديس ليون غيريرو (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

مندوب الإقليم لدى كونغرس الولايات المتحدة: مايكل ف. ك. سان نيكولاس (منذ كانون الثاني/يناير 2019)

الأحزاب السياسية الرئيسية: الحزب الديمقراطي؛ الحزب الجمهوري

الانتخابات: أجريت الانتخابات (العامة) الأخيرة في تشرين الثاني/نوفمبر 2020؛ الانتخابات المقبلة: تشرين الثاني/نوفمبر 2022

الهيئة التشريعية: هيئة تشريعية مؤلفة من مجلس واحد يضم 15 عضواً

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 35 712,60 دولاراً (تقديرات عام 2018)

الاقتصاد: مصادر الدخل الرئيسية: السياحة والقوات العسكرية للولايات المتحدة

معدل البطالة: 3,6 في المائة (أيلول/سبتمبر 2019)

الوحدة النقدية: دولار الولايات المتحدة

نبذة تاريخية: كان شعب الشامورو الأصلي المتحدر من أصل ملايو - بولينيزي يسكن غوام عندما وصلت البعثات التبشيرية من إسبانيا إلى غوام في أواخر القرن السابع عشر. ويشكل الشامورو الآن ما يزيد قليلاً عن ثلث السكان.

أولا - المسائل الدستورية والقانونية والسياسية

1 - تولت وزارة البحرية في الولايات المتحدة إدارة غوام من عام 1899 إلى عام 1950، عندما سنّ كونغرس الولايات المتحدة القانون التأسيسي لغوام، الذي أنشأ مؤسسات الحكومة المحلية. ومنذ ذلك الحين، أصبحت العلاقات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية فيما يخص جميع المسائل التي لا تقع ضمن أي برامج تتولى مسؤوليتها وزارة أو وكالة اتحادية أخرى تخضع للإشراف الإداري العام لوزير داخلية الولايات المتحدة. وغوام إقليم غير مدمج، ولا تسري أحكام دستور الولايات المتحدة كلها على الجزيرة. ويتضمن القانون التأسيسي شرعة للحقوق. فموجب الدستور، وحدها فرادى الولايات، لا الأقاليم، التابعة للولايات المتحدة من تختار أعضاء الهيئات الانتخابية لمنصبي رئيس الولايات المتحدة ونائيه. ولكن بصفة عامة، الأشخاص المولودون في غوام هم من مواطني الولايات المتحدة، ويجوز لهم عند إثبات الإقامة في إحدى الولايات المتحدة الخمسين التصويت لأعضاء الهيئات الانتخابية في الولاية التي يقيمون فيها.

2 - وينتخب شعب غوام حاكما لفترة أربع سنوات. ولا يجوز لأي شخص انتُخب لهذا المنصب لولايتين كاملتين متتاليتين أن يُنتخب لشغله مرة أخرى إلا بعد مرور فترة ولاية كاملة. ويجوز للحاكم الذي يتولى مسؤولية الإشراف العام والرقابة العامة على السلطة التنفيذية، أن يصدر الأوامر التنفيذية والأنظمة وأن يوصي بمشاريع قوانين لتقديمها إلى الهيئة التشريعية، وأن يعرف تلك الهيئة بوجهات نظره، وأن ينقض التشريعات. ووفقا للجنة الانتخابات في غوام، وصل عدد الناخبين المسجلين حتى 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، تولت لورديس "لو" ليون غيريرو (ديمقراطية) منصب الحاكمة منذ كانون الثاني/يناير 2019، وهي أول امرأة تنتخب لهذا المنصب.

3 - وتضم الهيئة التشريعية لغوام، المؤلفة من مجلس واحد، 15 عضو مجلس شيوخ يُنتخب كل منهم لعضوية مدتها سنتان. ويجوز للهيئة التشريعية أن تبطل قرار النقض الصادر عن الحاكمة. وبموجب بند الأرجحية الوارد في الدستور، يكون لقوانين الولايات المتحدة الأسبقية في حالات التعارض مع قانون إحدى الولايات أو الأقاليم. وفي الانتخابات التشريعية التي أُجريت في 3 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فاز الحزب الديمقراطي بثمانية مقاعد مقابل سبعة مقاعد للحزب الجمهوري.

4 - ومنذ عام 1972، توفد غوام مندوبا لها إلى مجلس نواب الولايات المتحدة. ويجوز لهذا المندوب الذي تمتد عضويته سنتين أن يصوت في اللجان وعلى التعديلات المطروحة في الجلسات العامة، لكن ليس على الإقرار النهائي لمشاريع القوانين. وأعيد انتخاب مايكل ف. ك. سان نيكولاس (ديمقراطي) لولاية ثانية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

5 - ويتألف النظام القضائي في غوام من هيئة محلية وأخرى اتحادية. ويتكون النظام القضائي المحلي من محكمة عامة ومحكمة عليا يرأسهما قضاة يعيّنهم الحاكم وتقرّ تعيينهم الهيئة التشريعية لغوام. ويقوم الناخبون بإقرار تعيين القضاة المحليين كل ست سنوات. وفي عام 2004، أُنشئت الهيئة القضائية لغوام بوصفها فرعا مستقلا من فروع الحكم. وأكد القانون الاختصاص الاستثنائي والسلطة الإدارية للمحكمة العليا لغوام على جميع المحاكم الصغرى في الإقليم، وأنشئت بذلك فعليا هيئة قضائية محلية موحّدة. ويجرى اختيار المدعي العام في غوام عن طريق الانتخاب. وعلى الصعيد الاتحادي، يرأس المحكمة المحلية لغوام قاضي محكمة محلية يعيّنه رئيس الولايات المتحدة ويقرّ مجلس الشيوخ بالولايات المتحدة تعيينه.

6 - وشهدت غوام دوريا جهودا من أجل تغيير المركز السياسي للجزيرة، كما ورد بالتفصيل في ورقات عمل سابقة. ففي عام 1997، أنشئت بموجب قانون غوام العام 23-147 اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل أعمال وممارسة شعب الشامورو حقه في تقرير المصير، وذلك للتصدي لمسألة هامة ومثيرة للجدل في أن تتعلق بشعب الشامورو. وكان من المقرر أن تقوم تلك اللجنة، بالتوازي مع عملية تسجيل الناخبين الذين يحق لهم التصويت لتنظيمها لجنة غوام الانتخابية، بالإشراف على سير عملية الاستفتاء على الخيارات التي يفضلها شعب الشامورو فيما يتعلق بالمركز السياسي (الولاية أو الاستقلال أو الارتباط الحر).

7 - وفي عام 2000، منحت الهيئة التشريعية لجنة غوام الانتخابية سلطة تحديد تاريخ إجراء الاستفتاء بشأن مسألة المركز السياسي، الذي كان من المتوقع أن يطرح على الشعب الأصلي للإقليم الاختيار بين مركز ولاية من الولايات المتحدة أو الاستقلال أو الارتباط الحر بالولايات المتحدة. وكان من المقرر أن يكون الاستفتاء غير ملزم، لكنه كان سيحدد مسار أي مناقشات تجري في المستقبل مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن المركز السياسي. وقد تأجل التصويت، الذي كان مقررا في الأصل إجراؤه في 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2004، بسبب عدم تحديد هوية الناخبين الذين يحق لهم التصويت وتسجيلهم؛ وينص القانون على إجراء الاستفتاء عندما يصبح 70 في المائة من سكان غوام الأصليين الذين يحق لهم التصويت مسجلين. ويسري حق الاقتراع العام المتعلق بالانتخابات العامة على مواطني الولايات المتحدة البالغين من العمر 18 سنة أو أكثر والمقيمين بصورة قانونية في غوام. وجميع الأشخاص المولودين في غوام والخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة هم من مواطني الولايات المتحدة. غير أن المجلس التشريعي في غوام وصف في القانون العام 25-106 الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء بأنهم الأشخاص الذين أصبحوا من مواطني الولايات المتحدة بمقتضى سلطة وسريان القانون التأسيسي لعام 1950، وذريتهم.

8 - وفي عام 2011، دعا إيدي كالفو، الحاكم حينئذ، اللجنة المعنية بإنهاء الاستعمار إلى الانعقاد لأول مرة منذ عقد من الزمن تقريبا. وأوقفت اللجنة خطط إجراء الاستفتاء الشعبي في عام 2016، لكنها تواصل تنظيم حملات توعوية شاملة. وأنشأت اللجنة ثلاث فرق عمل مخصصة للتثقيف والتوعية بشأن كل خيار من الخيارات الثلاث للمركز السياسي، وهي: ولاية، والاستقلال والارتباط الحر.

9 - وطُعن في دستورية القوانين المتعلقة بالناخبين الذين يحق لهم التصويت في الاستفتاء أمام المحكمة المحلية لغوام في قضية ديفيس ضد غوام، وهي دعوى جماعية قدمها أرنولد ديفيس في عام 2011. وقد رُفضت القضية أصلا في 9 كانون الثاني/يناير 2013 على أساس أن المدعي يفتقر إلى وجهة تقديم الدعوى وأن ادعاءاته كانت تافهة. غير أن محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة في الولايات المتحدة نقضت ذلك الحكم في 8 أيار/مايو 2015، ما سمح بالمضي في القضية. وقدم الطرفان طلبا للحصول على حكم مستعجل إلى حين الفصل في الدعوى نهائيا. وفي 8 آذار/مارس 2017، سلمت المحكمة المحلية بـ "التاريخ الطويل لاستعمار" الجزيرة وشعبها و "رغبة هؤلاء المستعمرين بالحصول على حقهم في تقرير المصير"، لكنها خلصت إلى ما يلي: لا يجيز الدستور الاستبعاد الحكومي لناخبين يستوفون الشروط للتصويت من المشاركة في انتخابات للبت في قضايا عامة لمجرد أن هؤلاء الناخبين الذين يستوفون الشروط للتصويت ليسوا من الأصل الصحيح أو السلالة الصحيحة؛ ويفرض قانون الاستفتاء على نحو غير جائز قيودا عرقية على حقوق التصويت للسكان من غير الشعب الأصلي في غوام، الأمر الذي ينتهك التعديل الخامس عشر للدستور؛ وينتهك هذا القانون شرط المساواة في الحماية الوارد في التعديل الرابع عشر. وإضافة إلى ذلك، منعت المحكمة المحلية غوام بصورة دائمة من إجراء الاستفتاء الذي حدّ بصورة خاصة من حقوق التصويت

لسكان غوام الأصليين وإنفاذ أي قوانين أو أنظمة مصممة لإنفاذ قانون الاستفتاء، ما دام ذلك الإنفاذ سيمع ناخبين يحق لهم التصويت ممن ليسوا من السكان الأصليين لغوام من التسجيل والتصويت في الاستفتاء.

10 - واستأنفت حكومة غوام هذا القرار. وفي 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قَدّمت الولايات المتحدة مذكرة صادرة عن أصدقاء المحكمة دفعت فيها بأنه ينبغي لمحكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة أن تؤكد قرار المحكمة المحلية. وفي 19 تشرين الأول/أكتوبر 2018، استمعت محكمة الاستئناف إلى مرافعات شفوية. وفي 29 تموز/يوليه 2019، خلصت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة إلى أن قيام غوام بفرض قيود على الأشخاص الذين يُسمح لهم بالتصويت في الاستفتاء يشكل انتهاكا للتعديل الخامس عشر وأكدت قرار المحكمة المحلية. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، قدمت حكومة غوام التماسا إلى المحكمة العليا للطعن في القرار المذكور أعلاه الصادر عن محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة. وفي 4 أيار/مايو 2020، رفضت المحكمة العليا الموافقة على نقل ملف الدعوى للمراجعة.

11 - وترى الدولة القائمة بالإدارة أن: (أ) الحق في تقرير المصير في غوام يجب أن يمارسه جميع سكان غوام، لا مجرد جزء من السكان؛ (ب) ولا يمكنها تأييد عملية تكون فيها لحقوق بعض الفئات أسبقية على حقوق فئات أخرى على أساس الأصل الإثني أو النسب؛ (ج) وحكومة الولايات المتحدة ملتزمة بالعمل مع شعب غوام بأكمله من أجل التوصل إلى حل بشأن المركز السياسي الحالي لغوام؛ (د) ويجب الوصول إلى النتيجة النهائية لهذه العملية على نحو يتماشى مع قوانين الولايات المتحدة ومع المبدأ القائل بأن تقرير المصير يجب أن يمارسه المواطنون كلهم.

12 - وخلال الحلقة الدراسية الإقليمية للكاربيبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار التي عقدت في غراند أنس، غرينادا، من 2 إلى 4 أيار/مايو 2019، ذكر ممثل حكومة غوام أن الآثار المترتبة على القضية القانونية المتعلقة بأهلية الناخبين للاستفتاء كانت مثيرة للانقسام ومعاكسة لطبيعة وجوه ميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15)، وأن النظام القضائي للدولة القائمة بالإدارة استُخدم للتأثير على شروط إنهاء استعمار غوام وإملاء النتيجة في نهاية المطاف. وبالإشارة إلى قضية قانونية أخرى قدمتها الدولة القائمة بالإدارة ضد حكومة الإقليم بشأن اللجنة الاستعمارية لأراضي شعب الشامورو (انظر الفقرتين 21 و 22 أدناه)، قال إن شعب غوام لا يزال مستعمرا وإن الولايات المتحدة لا تعطي الأولوية لحقه في تقرير مصيره. وأفاد بأن تقرير المصير يجب أن يعكس اعتراف المجتمع الدولي وأن إنهاء الاستعمار يتحقق باختيار الاستقلال أو الاندماج أو الارتباط الحر. وغوام حريصة على السعي إلى إنهاء الاستعمار ومستعدة لذلك، وقيادتها السياسية دليل على رغبة شعب غوام في معالجة أوجه عدم المساواة في حالته الراهنة ومركزه السياسي. وذكر الممثل أن غوام تبذل جهودا متضافرة للشروع في حملة مستمرة للتثقيف بشأن المركز السياسي. وسيواصل شعب غوام الذي يواجه أكثر من 450 عاما من التثقيف الاستعماري، ويوصفه شعبا قادرا على الصمود وعاقدا العزم، أعمال حقه الإنساني الأساسي في الاختيار.

13 - ويقدم الفريق المشترك بين الوكالات المعني بالمناطق الجزرية، المنشأ بموجب الأمر التنفيذي 13537 الصادر في 14 نيسان/أبريل 2010، المشورة إلى رئيس الولايات المتحدة بشأن وضع أو تنفيذ سياسات تتعلق بالمناطق الجزرية، ويلتمس معلومات ومشورة بشأن المناطق الجزرية من حكام المناطق الجزرية وغيرهم من المسؤولين المنتخبين في المناطق الجزرية ومن ممثلي الكيانات أو غيرهم من الأفراد، ويلتمس معلومات من الإدارات أو الوكالات التنفيذية لأغراض الاضطلاع بمهامها، من أجل المساعدة على ضمان التنسيق والتعاون بين الوكالات الاتحادية في معالجة المسائل التي تهم من جهة ساموا

الأمريكية وغوام وجزر فرجن التابعة للولايات المتحدة. وفي عام 2020، عقد الفريق المشترك بين الوكالات جلسته العامة، التي تشارك في رئاستها وزيرُ الداخلية ونائب مساعد الرئيس ومديرُ مكتب الشؤون الحكومية الدولية في البيت الأبيض، في 11 شباط/فبراير، وقد تركّزت على التنمية الاقتصادية وقضايا قدرة الجزر على الصمود. وحضر حاكم غوام هذه الدورة.

ثانياً - المسائل العسكرية والمسائل المتصلة بها

14 - وفقاً للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، بلغ عدد الأفراد العسكريين ومُعاليهم في غوام عام 2017 إلى 11 559 شخصاً، ما يشكل 7,1 في المائة من السكان المقيمين في غوام.

15 - وعلى النحو المبين بالتفصيل في ورقات العمل السابقة، تضع الولايات المتحدة منذ عام 2009 خططا لإعادة تنظيم وجود وزارة دفاع الولايات المتحدة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد خطّط سلاح مشاة بحرية الولايات المتحدة لتوحيد القواعد في أوكيناوا باليابان عن طريق نقل مشاة البحرية إلى أماكن أخرى، بما في ذلك نقل 100 4 فرد من مشاة البحرية إلى غوام. وبحسب تقرير قدّمه مكتب مساءلة حكومة الولايات المتحدة في نيسان/أبريل 2017 إلى لجنة في الكونغرس معنية بشؤون إعادة التنظيم، تتوقع وزارة الدفاع أن تجرى عملية النقل إلى غوام بين السنتين الماليّتين 2022 و 2026، ويُقدّر مجموع تكلفة النقل وما يرتبط بذلك من مرافق بمبلغ 8,7 بلايين دولار من دولارات السنة المالية 2012، تقدّم اليابان قرابة 3,1 بلايين دولار منها.

16 - وفي 29 آب/أغسطس 2015، أصدرت وزارة البحرية في الولايات المتحدة صحيفة القرار الخاص بنقل القوات إلى غوام، بعد إصدارها البيان النهائي التكميلي عن الأثر البيئي بالنسبة لغوام في 18 تموز/يوليه 2015، الذي دعت فيه الوزارة إلى تنفيذ عملية إعادة تنظيم أصغر مما كان مقرراً في الخطة الأصلية لعام 2010، وعرضت القرارات اللازمة لتنفيذ ما اقترحت من إجراءات لإعادة التنظيم وما حُدّد من تدابير لتخفيف الآثار. وتتعلق صحيفة القرار تحديداً بنقل مشاة البحرية ومُعاليهم، وتشمل القرار المتعلقة بتشديد وتشغيل قاعدة رئيسية (منطقة لتجميع القوات)، ومنطقة سكن للأسر، ومجمع للتدريب على إطلاق الذخيرة الحية، وما يرتبط بذلك من بنية تحتية من أجل دعم عملية نقل العدد الذي قلّص كثيراً من أفراد قوات البحرية ومُعاليهم. وإضافة إلى صحيفة القرار، أصدرت دائرة الأسماك والحياة البرية بالولايات المتحدة أيضاً في عام 2015 رأياً بشأن الأثر الأحيائي، عدّل بحسب الدولة القائمة بالإدارة في عامي 2017 و 2018، بشأن قرار الوزارة نقل مشاة البحرية من أوكيناوا إلى غوام والأنشطة المرتبطة بها على غوام. وتناول الرأي الصادر في عام 2015 أثر عملية النقل على الأنواع المهددة بالانقراض أو المعرضة للانقراض والآثار الضارة بموائل حيوية لأنواع معينة، وعرض تدابير الحفظ اللازمة لإبقاء تلك الآثار السلبية في حدها الأدنى. ورغم صدور رأي سابق بشأن الأثر الأحيائي في سياق نقل مشاة البحرية في عام 2010، في أعقاب طلب تقدّمت به الوزارة في تشرين الأول/أكتوبر 2014 للعودة إلى الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 نظراً لإدخال تغييرات كبيرة على الإجراء المقترح، صدر الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2015، الذي أبطل الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي لعام 2010 وحل محله (انظر الفقرة 36 أدناه).

17 - ووفقاً لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، فإن الحوارات جارية بين وزارة الدفاع والوكالات المحلية التي يشمل اختصاصها تلبية الطلبات المتعلقة بكفالة الحماية المناسبة للموارد الثقافية والطبيعية لغوام. وفي 29 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت وزارة الدفاع وحكومة غوام ومكتب المحافظة على التراث

التاريخي التابع لولاية غوام على الاتفاق البرنامجي. ويحدد هذا الاتفاق الخطوط العريضة لإدارة حماية المعالم التاريخية والثقافية أثناء القيام بأنشطة التدريب والتمارين العسكرية. وقبل توقيع الاتفاق، نُشر مشروعه في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 وُحددت فترة التعليق العام عليه الممتدة 30 يوماً.

ثالثاً - المسائل المتصلة بالأراضي

18 - تنطوي مسألة استغلال الأراضي وملكيته على مسألتين رئيسيتين، هما إعادة الأراضي غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كامل التي هي بحوزة وزارة الدفاع، وإعادة تلك الأراضي إلى أصحابها الأصليين من شعب الشامورو. ومن الأراضي المتاحة في غوام والبالغة مساحتها 147 000 فدان، تمتلك وزارة الدفاع حالياً 40 644 فداناً، أو ما نسبته 27,65 في المائة من مساحة الجزيرة. وبموجب قانون غوام، يحق لأصحاب الأراضي من القطاع الخاص في الإقليم أن يرفضوا بيع أي من أراضيهم لأغراض عسكرية. وفي ما يتعلق بالأراضي العامة، هذه الطلبات مرهونة بموافقة الهيئة التشريعية في غوام.

19 - وفي آذار/مارس 2011، وُقِعَ اتفاق برنامجي بين وزارة الدفاع والمجلس الاستشاري المعني بحفظ التراث التاريخي ومسؤول حفظ التراث التاريخي التابع للدولة في غوام من أجل حفظ الممتلكات الثقافية والتاريخية الموجودة في الجزيرة خلال عمليات التشييد في إطار التحضير لنقل مشاة البحرية ومعاليم وموظفي الدعم في عام 2016. وتشمل المشاريع المدرجة في الاتفاق البرنامجي تشييد مستودع ثقافي ومختبر للصحة العامة وإدخال تحسينات إضافية على شبكات المياه ومياه الصرف في الجزيرة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، قدّم مكتب تكييف الأوضاع الاقتصادية التابع للوزارة منحتين إلى حكومة غوام بلغ مجموعهما 129,9 مليون دولار للإنفاق على مشاريع البنى التحتية المدنية المتصلة بنقل مشاة البحرية. فقد مُنح مكتب الحاكم 12 مليون دولار لعملية التخطيط النهائي والتصميم وخدمات إدارة البرامج والتشييد وعملية تشييد مستودع ثقافي. أما المنحة الأخرى، البالغة 117,9 مليون دولار، فقد قُدّمت من أجل تحديث مرافق معالجة مياه الصرف الصحي (انظر الفقرة 32 أدناه).

20 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، لا تزال وزارة البحرية ملتزمة بموجب سياسة "صافي الآثار السلبية" بأن تترك أثراً بيئياً أصغر حجماً على الجزر بعد نقل مشاة البحرية مقارنة بالأثر البيئي الذي كانت تتركه في السابق. وفي تقرير الكونغرس الذي قُدّم في 28 أيلول/سبتمبر 2017 بشأن تنفيذ هذه السياسة، ذكرت وزارة البحرية أنه من المتوقع عند الانتهاء من جميع عمليات النقل التي حُدّدت في التقرير أن تتخفّف حيازتها للأراضي بمقدار 654 فداناً مقارنةً بكانون الثاني/يناير 2011.

21 - وفي عام 1975، أقرّت غوام القانون الاستثماري لأراضي شعب الشامورو لإعطاء السكان الشامورو المتحدرين من شعب الشامورو الأصلي فرصة استئجار الممتلكات بمبلغ رمزي. وفي أيلول/سبتمبر 2017، رفعت وزارة العدل في الولايات المتحدة دعوى قضائية ضد حكومة غوام واللجنة الاستثمارية لأراضي شعب الشامورو والمدير الإداري للجنة، احتجّت فيها الولايات المتحدة بأن القانون الاستثماري وأنظمتها التنفيذية تميّز ضد السكان من غير الشامورو على أساس العرق أو الأصل القومي، الأمر الذي يشكل انتهاكاً لقانون السكن العادل، نظراً إلى أن القانون ينص على أن "سكان الشامورو الأصليين" هم وحدهم مؤهلون للحصول على عقود إيجار بغض النظر عما إذا كانوا هم أو المتحدرون منهم قد تكبدوا خسائر في الأراضي. ومن ناحية أخرى، احتجت حكومة غوام بأن هذا التفضيل جائز لأن شعب الشامورو الأصلي هو تصنيف سياسي وليس تصنيفاً عنصرياً.

22 - وفي 21 كانون الأول/ديسمبر 2018، أصدرت محكمة الولايات المتحدة المحلية في غوام قرارا رفضت فيه الالتماس الذي قدّمته الولايات المتحدة لإصدار حكم جزئي بشأن المذكرات التي التمسّت فيها الولايات المتحدة حكما يفيد بأن القانون الاستثنائي يميّز على أساس العرق أو الأصل القومي. ورفضت المحكمة أيضا الالتماس الذي قدّمته غوام لإصدار حكم بشأن المذكرات، إلا في ما يتعلق بمسألة التعويض المالي. واحتجّت غوام في ذلك الالتماس بأن الانتصاف الذي تطلبه الولايات المتحدة غير متاح. ورفضت المحكمة بأن قانون الإسكان العادل لا يسمح للولايات المتحدة بالتماس تعويضات نقدية من غوام باسم فرادى ضحايا التمييز، في حين تركت مسألة ما إذا كان يمكن تقييم العقوبات المدنية لإخضاعها لمزيد من المناقشة. وفي 26 كانون الأول/ديسمبر 2019، وافقت اللجنة الاستثنائية لأراضي شعب الشامورو على شروط التسوية المقترحة الواردة في الاتفاق المبرم بين ممثلي غوام والولايات المتحدة، على النحو المبين في ورقة الشروط المؤرخة 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 التي من شأنها أن تجري تغييرات وتعديلات معينة في قانون اللجنة الاستثنائية لأراضي شعب الشامورو و/أو قواعد اللجنة وأنظمتها، وذلك من جملة أمور. وفي 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، وقّعت حاكمة غوام القانون العام 35-112، في أعقاب إقرار الهيئة التشريعية لغوام مشروع القانون، الذي سنّ التشريع اللازم للامتثال لأحكام الاتفاق المتعلق بتسوية القضية، وتنفيذها.

رابعاً - الميزانية

23 - تتكون الميزانية من الإيرادات التي تحصل عليها حكومة غوام، ومن المنح الاتحادية التي تخصّص عموماً لقطاعات معينة عن طريق وزارة داخلية على أساس كل حالة على حدة. وتندرج إيرادات التشغيل التي تحصل عليها حكومة الإقليم ضمن أربعة تصنيفات هي: (أ) الصندوق العام، (ب) الصناديق الخاصة، (ج) منح الإعانات الاتحادية، و (د) صناديق تشغيل الوكالات شبه المستقلة والمستقلة. ووفقاً للقانون الاتحادي، يجب على جميع سكان الجزيرة، بمن فيهم الأفراد العسكريون، دفع ضريبة على الدخل للصندوق العام لغوام، لا إلى الحكومة الاتحادية. وتتمتع الحاكمة بسلطة نقض أي مشروع قانون ميزانية؛ وعند ذلك يجوز للهيئة التشريعية إما إبطال النقض بأغلبية خاصة وإما إعادة النظر في مشروع القانون.

24 - وفي 15 أيلول/سبتمبر 2020، أبطلت الهيئة التشريعية في غوام نقض الحاكمة مشروع قانون الميزانية المقترح، وجعلت مشروع القانون المتعلق بالميزانية للسنة المالية المنتهية في 30 أيلول/سبتمبر 2021 قانوناً. وبلغ إجمالي الإيرادات المتوقعة للصندوق العام 774,7 ملايين دولار، ووصل المبلغ الإجمالي متاح لرصد الاعتمادات من إيرادات الصندوق العام يبلغ 630,1 مليون دولار.

خامساً - الاقتصاد

ألف - لمحة عامة

25 - لا يزال اقتصاد غوام يقوم على ركيزتين رئيسيتين هما السياحة والقوات العسكرية.

26 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، بلغ النصيب التقديري للفرد من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2018 ما قدره 35 712,60 دولاراً. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، نشر مكتب التحليل الاقتصادي بالولايات المتحدة تقديرات الناتج المحلي الإجمالي لغوام لعام 2018، إلى جانب تقديرات الناتج المحلي الإجمالي

والتعويضات حسب القطاع لعام 2017. وتشير تلك التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي انخفض بنسبة 0,3 في المائة في عام 2018، بعدما سجل زيادة بنسبة 0,2 في المائة في عام 2017.

باء - السياحة

27 - وفقا للإحصاءات الأولية المتعلقة بوصول الزوار الصادرة عن مكتب زوار غوام، بلغ العدد الإجمالي للزوار الوافدين بين كانون الثاني/يناير وتششرين الثاني/نوفمبر 2020 مقدار 326 053 زائراً (324 544 جواً و 1 509 زائرين بحراً)، أي بانخفاض قدره 78,4 في المائة مقارنةً بوصول الـ 1 509 257 زائراً (1 499 219 جواً و 10 038 بحراً) المسجلين للفترة نفسها من عام 2019. ووفقاً للمكتب، انخفض عدد الزوار الوافدين بنسبة 95,8 في المائة بين آذار/مارس وتششرين الثاني/نوفمبر 2020 كنتيجة مباشرة لتقشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

جيم - النقل والاتصالات

28 - يبلغ طول شبكة الطرق في الإقليم أقل من 1 000 ميل بقليل، 420 ميلاً منها مصنفة على أنها طرق "غير عامة". ومن الأميال الـ 550 من الطرق العامة، نحو 144 ميلاً من الطرق الرئيسية وبعض الطرق الثانوية. ولصيانة شبكة الطرق السريعة في الإقليم، تحصل حكومة غوام على تمويل من وزارة النقل ومن الإدارة الاتحادية للطرق في الولايات المتحدة.

29 - وتتولى هيئة موانئ غوام، وهي مؤسسة عامة ووكالة مستقلة تابعة لحكومة الإقليم، إدارة مرافق الميناء التجاري في مرفأ أبرا الذي يمثل نقطة الدخول لنسبة 95 في المائة من مجموع البضائع التي تدخل غوام، وهو أيضاً مركز للشحن العابرين إلى ولايات ميكرونيزيا الموحدة.

30 - وأصبحت خطة عام 2030 لتطوير شبكة النقل في غوام عنصراً رسمياً من خطة التنمية الشاملة للجزيرة. وتشمل خطة النقل، وهي استراتيجية طويلة الأجل مصممة لتحسين شبكة النقل في غوام، إدخال تحسينات على الطرق ووسائل النقل الجماعي، مع تخصيص ممرات للمشاة والدراجات الهوائية. وتعالج الخطة أيضاً مسائل أخرى مثل التعزيزات العسكرية المقترحة.

دال - شبكة المياه والصرف الصحي والمرافق العامة

31 - وفقاً للتقرير السنوي عن جودة المياه لعام 2019 الذي أعدته هيئة غوام لمحطات المياه، الصادر في 20 تموز/يوليه 2020، فإن مياه الشرب في غوام استوفت أو تجاوزت في عام 2019 كل المعايير التي وضعتها وكالة الولايات المتحدة لحماية البيئة.

32 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2017، منحت وزارة الدفاع هيئة غوام لمحطات المياه مبلغ 117,9 مليون دولار تقريباً لتمويل أعمال التشييد المتصلة بتحديث محطة معالجة مياه الصرف الصحي في المنطقة الشمالية، وذلك على نحو ما أنن به كونغرس الولايات المتحدة في المادة 2821 من قانون الإذن بمخصصات الدفاع الوطني للسنة المالية 2016.

33 - وتوفر هيئة الطاقة في غوام جميع الاحتياجات من الكهرباء في الجزيرة لعموم الناس ولوزارة الدفاع. وفي عام 2018، اقترحت الهيئة إنشاء محطة جديدة لتوليد الطاقة بقوة 180 ميغاواط من خلال استثمار

قيمته 400 مليون دولار لتحل محل المحطتين اللتين تعطلتا نتيجة انفجار وحريق وقع في آب/ أغسطس 2015، وستكون المحطة مستوفية للمعايير البيئية الاتحادية، وفي الوقت ذاته ستسمح بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية، إضافة إلى 130 ميغاواط من مزارع الطاقة الشمسية الفولطاضوئية المقرر إنشاؤها (انظر أيضا الفرع هاء أدناه).

هاء - الطاقة المتجددة

34 - في تشرين الأول/أكتوبر 2015، اكتمل تشييد أول مرفق للطاقة الشمسية في غوام وأدمج في شبكة الطاقة الحالية، حيث يزود نحو 10 في المائة من الشبكة بالطاقة المتجددة. وفي آذار/مارس 2016، كشفت هيئة الطاقة في غوام النقاب رسميا عن أول مولد كهربائي يعمل بقوة الرياح، وقد أنشئ بتمويل من وزارة الداخلية. ووقعت الهيئة في عام 2018 عقودا لتركييب محطات لتوليد 120 ميغاواط من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية لتغذية الشبكة بهدف تلبية الشرط القانوني الذي يقضي بأن تكون نسبة 25 في المائة من الطاقة التي توفرها الهيئة مستمدة من تقنيات الطاقة المتجددة بحلول عام 2035. وأفادت الهيئة عن مشروع جديد لإنشاء محطة توليد الطاقة الكهربائية لإنتاج وتشغيل 198 ميغاواط في ديديدو ستحل محل محطتي توليد الطاقة الكهربائية غير الصالحتين للتشغيل، وستسمح المحطة الجديدة بإدماج مصادر الطاقة المتجددة القائمة من الطاقة الفولطاضوئية الشمسية والامتثال للمعايير البيئية الاتحادية والمحلية.

واو - الزراعة ومصائد الأسماك

35 - يُعتبر قطاعا الزراعة وصيد الأسماك قطاعين متطورين نسبيا. وأهم أصناف المنتجات هي الخضروات والحمضيات والفواكه المدارية وجوز الهند. وتُعنى مختلف الشعب في وزارة الزراعة في غوام بالصناعات الحيوانية والنباتية، وتنمية الزراعة والحراجة وموارد التربة، وموارد الأحياء المائية والبرية. ويستعرض مجلس مفوضي الشؤون الزراعية المسائل المتعلقة بتقسيم المناطق، ومكافحة الآفات، وإعداد خطة للتنمية الزراعية، وتقديم القروض الزراعية وما يتصل بذلك، ويقدم توصيات بشأنها.

36 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، أوصى المجلس الإقليمي لإدارة مصائد الأسماك لغرب المحيط الهادئ في عام 2009 بأن تقوم وزارة الدفاع والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية ببحث ومعالجة تأثير استمرار التعزيزات العسكرية على المجتمعات المحلية لصيد الأسماك، وأن تضع خطة لتخفيف الأضرار والتعويض عنها لمساعدة المتضررين، بما في ذلك من هُم في غوام. وفي إطار عملية إعداد البيان التكميلي عن الأثر البيئي للتعزيزات العسكرية، استشارت وزارة البحرية دائرة الأسماك والأحياء البرية والدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية التابعتين للولايات المتحدة من أجل تحليل الآثار المحتملة للإجراءات المقترحة على الموائل الأساسية والحيوية. وترد معلومات عن الرأي المتعلق بالأثر الأحيائي الصادر عن دائرة الأسماك والأحياء البرية في عام 2015 والتعديلات اللاحقة عليه في عامي 2017 و 2018 في الفقرة 16 أعلاه.

37 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، تلقت وزارة البحرية، امتثالا لقانون الأنواع المهددة بالانقراض، آراء مؤيدة بشأن الأثر الأحيائي من دائرة الأسماك والحياة البرية في تموز/يوليه 2015 وتموز/يوليه 2017 وتشيرين الأول/أكتوبر 2018، وتلقت كذلك خطاب موافقة من الدائرة الوطنية لمصائد الأسماك البحرية في أيار/مايو 2015. وتضمنت كل وثيقة من هذه الوثائق تدابير للحفظ و/أو تخفيف الأثر تعهدت الوزارة بتنفيذها. وامتثالا لقانون ماغنوسون - ستيفنس لإدارة عمليات حفظ مصائد الأسماك، أكملت الوزارة

مشاوراتها مع دائرة مصائد الأسماك في أيار/مايو 2015. وقدّمت الدائرة سبع توصيات في مجال الحفظ متعلقة بدعم موانئ الأسماك الأساسية، لتتظر فيها الوزارة. وفي أيار/مايو 2015، تعهدت الإدارة بتنفيذ ست من تلك التوصيات في إطار عملية نقل القوات العسكرية إلى غوام.

سادسا - الأوضاع الاجتماعية

ألف - العمل

38 - وفقا للإحصاءات التي قدمتها حكومة الإقليم، بلغ معدل البطالة في حزيران/يونيه 2020 نسبة 17,3 في المائة، أي بزيادة بنسبة 6,1 في المائة في كانون الأول/ديسمبر 2019 وبزيادة بنسبة 12,7 في المائة من حزيران/يونيه 2019. وبين جميع العمال، كان معدل بطالة النساء البالغات (18,6 في المائة) أعلى من مثيله لدى الرجال (16,0 في المائة) وفي حزيران/يونيه 2020، بلغ مجموع عدد الأشخاص العاطلين عن العمل 12 890 شخصاً من مجموع السكان المدنيين البالغ 123 560 شخصاً ممن بلغوا سن السادسة عشرة أو أكثر.

باء - التعليم

39 - في غوام نظام تعليم عام وخاص واسع النطاق. ويضم نظام التعليم العام جامعة غوام وكلية غوام المتوسطة. ووزارة التعليم في غوام مسؤولة عن الطلبة من مرحلة رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر في 26 مدرسة ابتدائية، وثمانية مدارس متوسطة، وست مدارس ثانوية ومدرسة بديلة واحدة. ويتلقى الإقليم كل عام تمويلا اتحاديا لدعم برامج من قبيل التعليم الخاص، والدورات الدراسية الصيفية، وبرنامج الغداء المدرسي، وبرنامج اليوم الدراسي المطول لأنشطة ما بعد الدراسة التابع لوزارة التعليم. وحتى 30 أيلول/سبتمبر 2019، كان 28 812 طالبا من مرحلة ما قبل رياض الأطفال إلى الصف الثاني عشر مسجلين في المدارس الحكومية.

جيم - الصحة العامة

40 - في غوام مرفقان طبيان مدنيان للمرضى الداخليين. وهيئة مستشفى غوام التذكاري هي مستشفى عمومي يتسع لـ 161 سريرا للرعاية المركزة و 40 سريرا للرعاية الطويلة الأجل. وتتسع مدينة غوام الطبية الإقليمية لـ 136 سريرا للرعاية المركزة. ومستشفى سلاح البحرية التابع للولايات المتحدة الذي افتُتح مرفقه الحالي رسميا في 21 نيسان/أبريل 2014، يخدم القطاع العسكري في المقام الأول. وفي الإقليم ثلاثة مراكز صحية محلية أو حكومية، يقع أحدها في الشمال والثاني في الجنوب والثالث في الوسط. ووفقا للبيانات الرسمية لحكومة الإقليم، وصل عدد الأطباء المجازين في الإقليم عام 2018 إلى 92 مقارنةً بـ 115 في عام 2017.

41 - ووفقا للدولة القائمة بالإدارة، قدمت حكومة الولايات المتحدة مساعدة مالية كبيرة إلى غوام لمساعدة الإقليم في التصدي لجائحة كوفيد-19. وقدم قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في سياق فيروس كورونا 55 مليون دولار إلى المناطق الجزرية، ومن ضمنها غوام، كمساعدة في التمويل دعماً للجهود الرامية إلى التأهب لجائحة كوفيد-19 والوقاية منه ومواجهته. وشمل عدد من الردود المحددة التي اتخذتها الوكالات في ما يتعلق بغوام، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

(أ) بحلول نيسان/أبريل 2020، كانت وزارة الداخلية قدمت 858 924 دولارا إلى رابطة موظفي الصحة في جزر المحيط الهادئ كتمويل طارئ لبرنامج المساعدة التقنية من أجل شراء مجموعات مواد الفحص والآلات اللازمة لأقاليم الولايات المتحدة في المحيط الهادئ والمناطق الجزرية، بما فيها غوام، من أجل دعم إجراء فحوصات كوفيد-19 في الجزر. كما قدمت إلى غوام تمويلا احتياطيا يفوق 12 مليون دولار لمواجهة أي حالات طوارئ غير متوقعة متصلة بكوفيد-19؛

(ب) قدمت وزارة الصحة والخدمات الإنسانية إلى غوام 21,1 مليون دولار من خلال تمويلات ومنح مختلفة؛

(ج) في أعقاب إنشاء أربعة برامج إضافية للقروض والتمويل لمساعدة الأعمال التجارية المتضررة من جائحة كوفيد-19، منحت إدارة المؤسسات التجارية الصغيرة قروضا تفوق قيمتها 102,4 مليون دولار لما يزيد عن 500 مؤسسة تجارية صغيرة في غوام حتى 16 نيسان/أبريل 2020. وإضافة إلى ذلك، أعلنت إدارة المؤسسات التجارية الصغيرة في 21 آذار/مارس 2020 غوام إقليما منكوبا من الناحية الاقتصادية وذلك بطلب من حاكمة غوام، ما أتاح حصول المؤسسات التجارية الصغيرة في جميع أنحاء غوام على قروض بفائدة متدنية. وفي 19 نيسان/أبريل 2020، وافقت إدارة المؤسسات التجارية الصغيرة على 334 سلفة لقروض التعافي الاقتصادي في حالات الكوارث وصلت قيمة كل منها إلى 10 000 دولار للمؤسسات التجارية الصغيرة في غوام المتضررة من كوفيد-19، فاقت قيمتها مجتمعة 1,6 مليون دولار؛

(د) وبحلول أواخر نيسان/أبريل 2020، كانت وزارة الخزانة وزعت نحو 118 مليون دولار من صندوق الإغاثة من فيروس كورونا بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في سياق فيروس كورونا؛

(هـ) في الفترة نفسها، أتاحت وزارة الإسكان والتنمية الحضرية للمستفيدين من المنح في غوام أكثر من 2,6 مليون دولار من التمويل في سياق مواجهة كوفيد-19 من خلال التراخيص الصادرة بموجب قانون المعونة والإغاثة والأمن الاقتصادي في سياق فيروس كورونا؛

(و) وفي الفترة نفسها، قدمت وزارة العمل أكثر من 1,5 مليون دولار في شكل منح إلى العمال المسرّحين في غوام؛

(ز) وفي الفترة نفسها، خصصت وزارة النقل أكثر من 2,7 مليون دولار من أموال الإدارة الاتحادية للمرور العابر لمساعدة شبكة النقل العام في غوام على مواجهة التحديات الناجمة عن كوفيد-19، وقدمت أكثر من 20,6 مليون دولار من أموال الإدارة الاتحادية للطيران للمساعدة في تمويل استمرارية عمليات المطارات في غوام وتعويض الخسائر في الإيرادات.

سابعاً - البيئة

42 - كما ورد بالتفصيل في استراتيجيتها التنموية الاقتصادية الشاملة لغوام لعام 2011، تتفد وكالة غوام لحماية البيئة ببرامج متنوعة ترصد حالة البيئة بصفة منتظمة. وتسري أنظمة وكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة على غوام، غير أن قوانين الإقليم في بعض الحالات هي أشد صرامة من قوانين الولايات المتحدة. فغوام جزيرة صغيرة نسبيا وذات كثافة سكانية عالية؛ ولذلك تشكل بيئتها البحرية مؤشرا رئيسيا قويا على

الأثر البيئي للنشاط البشري عموماً. وقد تبين أن جودة المياه البحرية ممتازة بوجه عام على جميع المقاييس. ويمثل تحات التربة المرتبط بنشاط البناء أو التحات الطبيعي مصدر قلق خاص في جنوب غوام لأن الترسبات أدت إلى تدمير الشعاب المرجانية في المناطق المحاذية لمصاب الأنهار.

43 - وتشكل مطامر النفايات الصلبة مصدر قلق آخر في غوام بسبب صغر مساحة اليابسة فيها. وتتفاقم هذه المشاكل مع تغير المستوى المعيشي وزيادة عدد السكان والنشاط الصناعي الذي يستدعي استيراد مزيد من البضائع والسلع الأساسية إلى الجزيرة. وأشار مكتب مساعلة حكومة الولايات المتحدة في تقريره لعام 2013 المعنون *Further analysis needed to identify Guam's public infrastructure requirements and costs for the Department of Defense's realignment plan* (ضرورة إجراء تحليل إضافي لتحديد احتياجات البنية التحتية العمومية لغوام وتكاليفها على خطة إعادة التنظيم التي وضعتها وزارة الدفاع) إلى أن المطمر الحالي في غوام مستوفٍ للمعايير البيئية ولديه قدرة كافية على تلبية الاحتياجات الحالية للتخلص من النفايات الصلبة، وفي إمكانه توسيع قدراته بما يكفي لتلبية الاحتياجات المستقبلية المتصلة بعملية إعادة التنظيم.

44 - وينشأ نحو ثلث الأعاصير في العالم في المنطقة المحيطة بغوام مباشرةً. وإضافة إلى ذلك، وحسب التقييم العالمي لتدهور التربة الناجم عن الأنشطة البشرية، تغطي هذه الظاهرة مساحات شاسعة في منطقة المحيط الهادئ. وفي غوام، أدى إنشاء طرق رئيسية في المرتفعات الشديدة الانحدار إلى تحات التربة، أدت ترسباته إلى القضاء على المستوطنات المرجانية في الشعاب الهادبية.

45 - ووفقاً للدولة القائمة بالإدارة، درست وزارة الدفاع، عملاً بقانون السياسة البيئية الوطنية لعام 1969، الآثار البيئية المترتبة على إجراءاتها المقترحة، وفي أعقاب ذلك، أصدرت وزارة البحرية صحيفة قرارها (انظر الفقرة 16 أعلاه لمزيد من التفاصيل) في 29 آب/أغسطس 2015.

ثامنا - العلاقات مع المنظمات الدولية والشركاء الدوليين

46 - غوام عضو منتسب في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ منذ 24 تموز/يوليه 1981. والإقليم عضو في جماعة المحيط الهادئ، ومنتدى جزر ميكرونيزيا، وبرنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ. وهي تتمتع بمركز مراقب في تحالف الدول الجزرية الصغيرة. وفي عام 2011، مُنحت مركز مراقب في منتدى جزر المحيط الهادئ.

تاسعا - مركز الإقليم في المستقبل

ألف - موقف حكومة الإقليم

47 - ورد استعراض للتطورات المتعلقة بالمناقشات بشأن مركز غوام في المستقبل في الفرع الأول أعلاه.

باء - موقف الدولة القائمة بالإدارة

48 - في رسالة مؤرخة 2 تشرين الثاني/نوفمبر 2006 موجهة إلى مندوب ساموا الأمريكية لدى مجلس النواب في الولايات المتحدة، أوضح وزير الخارجية المساعد للشؤون التشريعية، موقف حكومة الولايات

المتحدة. وأشار إلى أن مركز المناطق الجزرية فيما يتعلق بعلاقاتها السياسية مع الحكومة الاتحادية شأن داخلي يهم الولايات المتحدة، ولا يدخل ضمن اختصاص اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وقال إن اللجنة الخاصة لا تتمتع بأي سلطة لتغيير العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وتلك الأقاليم بأي شكل من الأشكال، ولا تشمل ولايتها الدخول في مفاوضات مع الولايات المتحدة بشأن مركز تلك الأقاليم. وأشار أيضا إلى أنه في الوقت نفسه، ووفقاً لالتزامات الحكومة الفيدرالية بموجب ميثاق الأمم المتحدة التي تقضي بأن تقدم بانتظام إلى الأمم المتحدة بيانات إحصائية ومعلومات أخرى ذات طابع تقني تتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، قدمت إلى اللجنة الخاصة بيانات محدثة سنوية عن الأقاليم الخاضعة لإدارتها كدليل على تعاون الولايات المتحدة بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، ويقصد تصويب أي أخطاء في معلومات يمكن أن تكون اللجنة قد تلقتها من مصادر أخرى.

49 - وفي الجلسة العاشرة للجنة الرابعة، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، كرر ممثل الولايات المتحدة قلق وفده من أن مشاريع القرارات التي سئُتَمَد في الجلسة تولى أهمية كبيرة للاستقلال بوصفه خيارا واحدا يناسب الجميع لتحديد مراكز الأقاليم الساعية إلى تقرير المصير. وقال إنه، وفقا لما ورد في إعلان عام 1970 بشأن مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، يمكن لشعب إقليم لا يتمتع بالحكم الذاتي أن يختار على نحو مقبول الارتباط الحر كبديل عن الاستقلال أو أي وضع سياسي آخر، بما في ذلك الاندماج مع الدولة القائمة بالإدارة، شرط أن يكون الشعب حراً في تقرير هذا الوضع، ويجب تالياً على الأمم المتحدة ألا تسعى إلى التأثير على نتيجة عمليات إنهاء الاستعمار المختلفة بل أن تحترم الإرادة الحرة للشعب.

50 - وذكر أن وفده لا يوافق على الانتقادات الواردة في مشروع القرار المتعلق بمسألة غوام الذي اعتمد في تلك الجلسة، والتي تطال حكما صادرا عن محكمة اتحادية للولايات المتحدة نصّ على إجراء استفتاء مقرر بشأن تقرير المصير. ومضى يقول إن المحكمة الاتحادية كانت قضت بأن قانون غوام الذي أنشأ الاستفتاء ينتهك الضمانات الدستورية للولايات المتحدة إزاء القيود القائمة على العرق المفروضة على ممارسة الحقوق في التصويت. وقال أيضا إن الولايات المتحدة تؤيد منذ وقت طويل حق شعب غوام في تقرير المصير، ولكنه حق يمارسه الشعب بأسره لا جزء واحد فقط من السكان (انظر A/C.4/75/SR.10).

عاشرا - نظر منظمة الأمم المتحدة في المسألة

ألف - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

51 - في الجلسة العاشرة، المعقودة في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، اعتمدت اللجنة الرابعة، من دون تصويت، مشروع القرار العاشر المعنون "مسألة غوام" الوارد في الفصل الخامس من تقرير اللجنة الخاصة (A/75/23).

باء - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

52 - في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020، اتخذت الجمعية العامة، من دون تصويت، القرار 113/75 استناداً إلى التقرير الذي أحالته اللجنة الخاصة إلى الجمعية (A/75/23) وإلى نظر اللجنة الرابعة فيه لاحقاً. وجاء في ذلك القرار، إن الجمعية:

(أ) أعادت تأكيد الحق غير القابل للتصرف في تقرير المصير لشعب غوام، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقرار الجمعية العامة 1514 (د-15) المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة؛

(ب) أعادت أيضاً تأكيد أنه لا بديل في عملية إنهاء الاستعمار في غوام عن مبدأ تقرير المصير الذي يشكل أيضاً حقاً أساسياً من حقوق الإنسان، على نحو ما تقر به اتفاقيات حقوق الإنسان ذات الصلة بالموضوع؛

(ج) أعادت كذلك تأكيد أن شعب غوام هو في نهاية المطاف صاحب الحق في تحديد مركزه السياسي في المستقبل بحرية، وفقاً لأحكام الميثاق ذات الصلة بالموضوع والإعلان وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة، وأهابت، في هذا الصدد، بالدولة القائمة بالإدارة القيام، بالتعاون مع حكومة الإقليم والهيئات المعنية في منظومة الأمم المتحدة، بإعداد برامج تثقيف سياسي للإقليم لتوعية الشعب بحقه في تقرير المصير طبقاً للخيارات المشروعة المتعلقة بالمركز السياسي المستندة إلى المبادئ المحددة بوضوح في قرار الجمعية 1541 (د-15) والقرارات والمقررات الأخرى ذات الصلة؛

(د) رحبت بالأعمال الجارية التي تقوم بها لجنة غوام المعنية بإنهاء الاستعمار من أجل إعمال حق شعب الشامورو في تقرير مصيره وممارسته هذا الحق في سياق إجراء تصويت على تقرير المصير وبالجهود التي تبذلها لتثقيف الجمهور؛

(هـ) أكدت أن عملية إنهاء الاستعمار في غوام ينبغي أن تكون متنسقة مع الميثاق وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان؛

(و) أهابت مرة أخرى بالدولة القائمة بالإدارة أن تراعي الإرادة المعلنة لشعب الشامورو التي أيدتها ناخبو غوام في استفتاء عام 1987 ونص عليها قانون غوام في وقت لاحق فيما يتعلق بجهود تقرير المصير لشعب الشامورو، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم على الدخول في مفاوضات بشأن الموضوع، وأكدت ضرورة مواصلة رصد الحالة عن كثب بصفة عامة في الإقليم؛

(ز) طلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تواصل، بالتعاون مع حكومة الإقليم، نقل ملكية الأراضي إلى أصحابها الأصليين في الإقليم وأن تواصل الاعتراف بالحقوق السياسية والهوية الثقافية والعرقية لشعب الشامورو في غوام واحترامها وأن تتخذ جميع التدابير الضرورية لتهدئة مخاوف حكومة الإقليم فيما يتعلق بمسألة الهجرة؛

(ح) طلبت أيضاً إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تساعد الإقليم بتيسير عمله المتعلق بالجهود المبذولة للتوعية التثقيفية العامة، بما يتسق مع المادة 73 (ب) من الميثاق، وأهابت في ذلك الصدد بمؤسسات الأمم المتحدة ذات الصلة أن تقدم المساعدة، عند طلبها، إلى الإقليم، ورحبت بالعمل الذي اضطلعت به حكومة الإقليم مؤخراً في مجال التوعية؛

(ط) طلبت كذلك إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتعاون في وضع برامج للتنمية المستدامة للأنشطة والمؤسسات الاقتصادية في الإقليم، ولاحظت الدور الخاص الذي يؤديه شعب الشامورو في تنمية غوام؛

(ي) أكدت أهمية أن تكون اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة على علم بآراء شعب غوام ورغباته وأن تعزز فهمها لأحواله، بما في ذلك طبيعة ونطاق الترتيبات السياسية والدستورية القائمة بين غوام والدولة القائمة بالإدارة؛

(ك) أهابت بالدولة القائمة بالإدارة أن تشارك في أعمال اللجنة الخاصة وأن تتعاون معها تعاوناً كاملاً من أجل تنفيذ أحكام المادة 73 (هـ) من الميثاق والإعلان ومن أجل إخطار اللجنة الخاصة بتنفيذ أحكام المادة 73 (ب) من الميثاق فيما يتعلق بالجهود الرامية إلى النهوض بالحكم الذاتي في غوام، وشجعت الدولة القائمة بالإدارة على تيسير إيفاد البعثات الزائرة والبعثات الخاصة إلى الإقليم؛

(ل) أهابت أيضاً بالدولة القائمة بالإدارة أن تيسر إيفاد بعثة زائرة إلى الإقليم، وطلبت إلى رئيسة اللجنة الخاصة أن تتخذ جميع الخطوات اللازمة لتحقيق ذلك؛

(م) أعادت التأكيد أن الدولة القائمة بالإدارة مسؤولة، بموجب الميثاق، عن تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وصون الهوية الثقافية للإقليم، وطلبت إلى الدولة القائمة بالإدارة أن تتخذ خطوات للالتماس كل مساعدة ممكنة، على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف معاً، واستخدامها بفعالية، وذلك في تعزيز اقتصاد الإقليم؛

(ن) أخذت في الاعتبار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة، وأكدت أهمية تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة في الإقليم من خلال تشجيع النمو الاقتصادي المستدام والشامل للجميع والمنصف، وتهيئة مزيد من الفرص للجميع، والحد من أوجه عدم المساواة، ورفع مستويات المعيشة الأساسية، وتدعيم التنمية الاجتماعية العادلة والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الإدارة المتكاملة والمستدامة للموارد الطبيعية والنظم الإيكولوجية التي تدعم، في جملة أمور، التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وتيسر في الوقت نفسه حفظ النظم الإيكولوجية وتجديدها وردها إلى حالتها الأصلية وقدرتها على الصمود في مواجهة التحديات الجديدة والناشئة، وحثت بقوة الدولة القائمة بالإدارة على الامتناع عن القيام بأي نوع من الأنشطة غير المشروعة والضارة وغير المنتجة، بما في ذلك استخدام الإقليم كمركز مالي دولي، بما لا يتماشى مع مصلحة شعب الإقليم؛

(س) طلبت إلى الإقليم وإلى الدولة القائمة بالإدارة اتخاذ جميع التدابير اللازمة لحماية البيئة في الإقليم وحفظها من جميع أشكال التدهور ومن تأثير العسكرة على البيئة، وطلبت مرة أخرى إلى الوكالات المتخصصة المعنية مواصلة رصد الأحوال البيئية في الإقليم وتقديم المساعدة إلى الإقليم، وذلك وفقاً لنظمها الداخلية السائدة؛

(ع) طلبت إلى الأمين العام أن يواصل تقديم تقاريره عن الآثار البيئية المترتبة على الأنشطة العسكرية للدولة القائمة بالإدارة في الإقليم كلما توافرت معلومات بهذا الشأن؛

(ف) طلبت إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة غوام وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين وعن تنفيذ هذا القرار.

خريطة غوام

